تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي الاستثماري ومخصصات الدعم الحكومي في الجزائر 2000-2021

The effect of oil prices fluctuations on government investment spending and government support allocations in Algeria 2000-2021

حسيبة بلاطش [*1]، جامعة الجزائر 03، الجزائر، bellatech.hassiba@univ-alger3.dz

نوال عبدو [2]، جامعة الجزائر 03، الجزائر، abdou.nawel@univ-alger3.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/08/09 تاريخ قبول المقال: 2022/12/11

الملخص:

يمثل قطاع الطاقة في الجزائر منظومة قائمة يؤثر ضمن علاقة تفاعلية على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار البترول على كلّ من الإنفاق الحكومي الرأسمالي ومخصصات الدعم الاجتماعي خلال الفترة 2000-2021، بالاعتماد على إحصائيات وتقارير سنوية مختلفة، والاستعانة بالمنهج الوصفي، ونموذج الاقتصاد السياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تناظرية ما بين تقلبات أسعار البترول، الإنفاق الحكومي الاستثماري، والتحويلات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، الإنفاق الحكومي الرأسمالي، الدعم الحكومي.

Abstract:

The energy sector in Algeria represents an existing system that affects, within an interactive relationship, both economic and social development, so this study aims to analyze the impact of oil price fluctuations on both government capital expenditure rates and social support allocations during the period 2000-2021, based on statistics and annual reports. different, and using the descriptive. approach, and the political economy model, and the study concluded that there is a direct relationship between the variables of the study.

Key words: Oil prices, Government investment spending, Government support.

* حسيبة بلاطش

المقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تستمد قوتها بشكل ظرفي من مردودية صادراتها من البترول والغاز وذلك من خلال من خلال ثلاث عناصر أساسية أولها: عن طريق استخدام النفط والغاز كمصدر للطاقة ومادة أولية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتلبية الاستهلاك المحلي المتزايد وثانيها: من خلال تأثير عوائد صادرات المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وإنفاق تلك الإيرادات على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الاستثمار، الاستهلاك المحلي، وتوفير النقد الأجنبي وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية، وثالثها: يتجسد في توظيف إيرادات النفط في إرساء الأمن والاستقرار المجتمعي –التحويلات الاجتماعية–، لذلك انعكس هذا الواقع التوزيعي لإيرادات المحروقات على ديناميكية العلاقة التفاعلية ما بين أسعار النفط، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الإشكالية:

إلى أي مدى أثرت تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على معدل الإنفاق الحكومي الاستثماري ومخصصات الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 ؟

فرضيات الدراسة

- تتميز الجزائر باقتصاد ريعي يؤثر ضمن علاقة تناظرية على معدل الإنفاق الحكومي الرأسمالي.
- هناك علاقة تبادلية ما بين تقلبات أسعار البترول ومخصصات الدعم الحكومي، بحيث كلّما زادت أسعار النفط زادت التحويلات الاجتماعية.

منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة تمّ الاستعانة بالمنهج الوصفي، ومدخل الاقتصاد السياسي.

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة لتحليل العلاقة التفاعلية ما بين تقلبات أسعار البترول، معدل الإنفاق الحكومي الاستثماري، ومخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

المبحث الأول: تأثير أسعار النفط على نفقات الاستثمار الرأسمالي في الجزائر 2000-2021

تتميّز الجزائر ببنية تحتية تستمد قوتها بشكل ظرفي من مردودية صادراتها من البترول والغاز وتستند على فوائضها المالية في تمويل كلّ برامجها التنموية وتنفيذ مختلف مخططاتها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سنتناول من خلال هذا المبحث العلاقة ما بين تقلبات أسعار البترول ومعدل الإنفاق الاستثمار الحكومي من خلال مطلبين:

المطلب الأول: أهمية الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار البترول على نفقات الاستثمار الرأسمالي في الجزائر 2000-2021.

المطلب الأول: أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر 2000-2021

تعتبر الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة والتي تمكن من تنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنموية، وأمام هذا الواقع الاقتصادي فالإنفاق الحكومي خاضع لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

سنتناول من خلال هذا المطلب أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2021.

أولا: مفهوم الجباية البترولية

يقصد بالجباية البترولية كافة الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، وتنقسم إلى نوعين:[1]

- الضرائب في مرحلة (الاستكشاف): وتتضمن ضريبة حق الدخول، وضريبة حق الإيجار.

[1] لطرش مباركة أمة الله، حميدة مختار، تحليل أثر أسعار البترول على الجباية البترولية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016، دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2020، ص.396.

- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: وتتضمن ضريبة حق الدخول في الإنتاج، حق الإيجار في مرحلة الاستغلال، الإتاوة، والضريبة على الدخل.

ثانيا: أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر 2000-2021

تُشكل الجباية البترولية التي قُدّرت إيراداتها عام 2021 بـ1927مليار دج المورد والدعم الأساسي للميزانية العامة في الجزائر، ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي، معنى ذلك أنّ موارد الخزينة العمومية والإنفاق العام خاضع لإفرازات السوق النفطية العالمية، هذه الأخيرة التي تتميز بعدم استقرارها نتيجة عدّة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تؤثر على ديناميكية العرض والطلب.

يوضح الشكل البياني أدناه نسبة إيرادات الجباية العادية والبترولية في الجباية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

الشكل 01: نسبة إيرادات الجباية العادية والبترولية في الجباية الكلية 2000- 2021

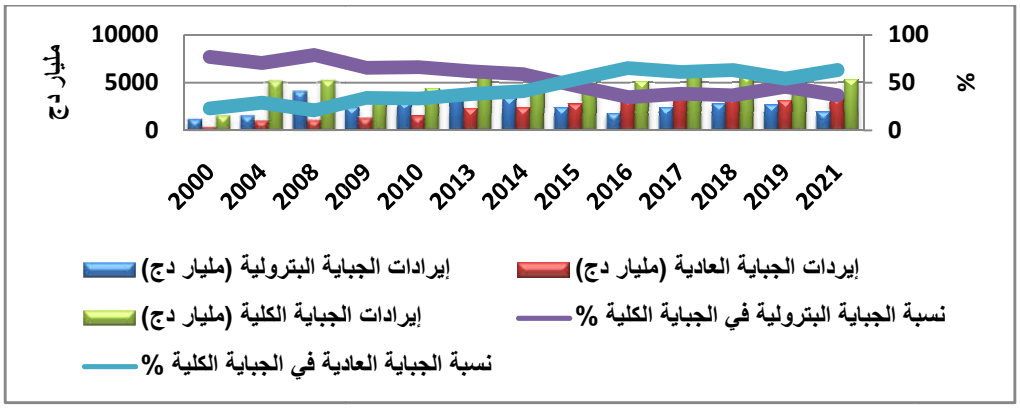

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا: على تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة (2000-2018).

- إيكو ألجيريا، الجباية البترولية بلغت 2.667 مليار دج في 2019، 11، 02، 2020،

http://www.eco-algeria.com/content، 27، 03، 2022.

- وكالة الأنباء الجزائرية: مشروع قانون المالية 2022: إيرادات متوقعة بأكثر من 5683 مليار دج، 24-10-2021،

https://www.aps.dz/ar/economie/114573-2022-5683، 06-04-2022.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أنّه منذ بداية الألفية الثالثة شهدت إيرادات الجباية البترولية في الجزائر تطورا كبيرا ارتبط بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، حيث انتقلت من 1022.1 مليار دج إلى1570.7 مليار دج خلال الفترة 2000-2004 مساهمة بـ76.9% في الإيرادات العامة للدولة وواصلت في منحى الصعود إلى أن بلغت عام 2008 ما قيمته 4088.6 مليار دج (أي ما نسبته 78.8%

من مجموع إيرادات الدولة)، وهي تعتبر أعلى قيمة سنوية سجلت خلال الفترة 2001-2021 بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط خلال تلك السنة، والذي تراجع عام 2009 فتراجعت معه إيرادات الجباية البترولية إلى2412.7 مليار دج (65.6%)، لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى عام 2010 نتيجة تعافي أسعار النفط هذا الأخير شهد انتكاسة أواخر 2014 انعكست على انخفاض إيرادات الجباية البترولية إلى 2373.4 مليار دج (46.5%)، و1781.1 مليار دج (35.3%) عامي2015 و2016 مقابل 3388.4 مليار دج (59%) و3678.1 مليار دج (61.7%) سنتي 2013-2014، ما أثر سلبا على إجمالي الإيرادات والنفقات وعلى كل مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد.

استقرت الجباية البترولية مابين حوالي 2667 مليار دج و1927 مليار خلال الفترة 2019-2021، نتيجة جائحة كورونا نهاية عام 2019 وتداعياتها على الطلب، العرض والأسعار في السوق النفطية.

نلاحظ في المقابل أنّ نسبة حصيلة الجباية العادية في إيرادات الميزانية الكلية كانت ضعيفة خلال الفترة (2000-2013) حيث تراوحت ما بين 21.2% و38.3%، بينما ارتفعت خلال السنوات (2014-2021) بنسبة 41% و63% بسبب الإيرادات غير الضريبية أوّلا والمتمثلة في أرباح بنك الجزائر التي انتقلت من 610 مليار دج إلى 920 مليار دج عامي 2016- 2017،[2] وإلى ارتفاع في الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، إضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في الوظيف العمومي.

ومنه فمساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة لم يقل عن34.9% منذ عام 2000 إلى غاية سنة 2021، لهذا كانت دائما إيرادات الدولة مرهونة بمداخيل الجباية البترولية الأمر الذي انعكس سلبا على التنمية الوطنية، وعلى إجمالي النفقات العامة للدولة.

المطلب الثاني: تأثير أسعار النفط على نفقات الاستثمار الرأسمالي في الجزائر 2000-2021

تخضع سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر للجباية البترولية لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العلاقة التفاعلية ما بين السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر وأسعار البترول في السوق الدولية.

سنتناول من خلال هذا المطلب ديناميكية العلاقة التفاعلية ما بين الإنفاق الرأسمالي في الجزائر وأسعار البترول في السوق الدولية بداية من الألفية الثالثة.

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص. 59.

يقصد **بميزانية الاستثمار الرأسمالي:** النفقات التي يتم توزيعها على مختلف القطاعات حسب الخطة الإنمائية للدولة، فهي أحد مكونات دالة الطلب التي تعتبر العنصر الأكثر فاعلية في دفع النشاط الاقتصادي وتنميته من خلال توفير البيئة الملائمة للنمو، تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتنمية القطاعات الإنتاجية كالفلاحة والصناعة، لذلك تعتمد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي على الإنفاق الاستثماري الحكومي (الرأسمالي) خاصة في الدول النامية مثل الجزائر.[3]

شهد الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر كما هو موضح في الشكل(02) تطورا ملحوظا خلال الفترة 2001-2015، حيث قامت الحكومة الجزائرية ابتداء من عام 2001 بتطبيق سياسة مالية توسعية مُعتمدة على ارتفاع أسعار المحروقات، وذلك عبر تنفيذ عدة مخططات استثمارية، تهدف لتنمية البنية التحتية للبلاد، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد (التأثر بالأفكار الكينزية المؤيدة للتدخل الحكومي من خلال زيادة الإنفاق).

نلاحظ من خلال الشكل (02) تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال سنتي 2001-2015، فقد ارتفع معدلها السنوي من 488.4 مليار دج إلى 3885.7 مليار دج، ما يعكس ضخامة البرامج الاستثمارية المبرمجة والمبالغ المخصصة لها.

الشكل 02: تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر 2000-2021

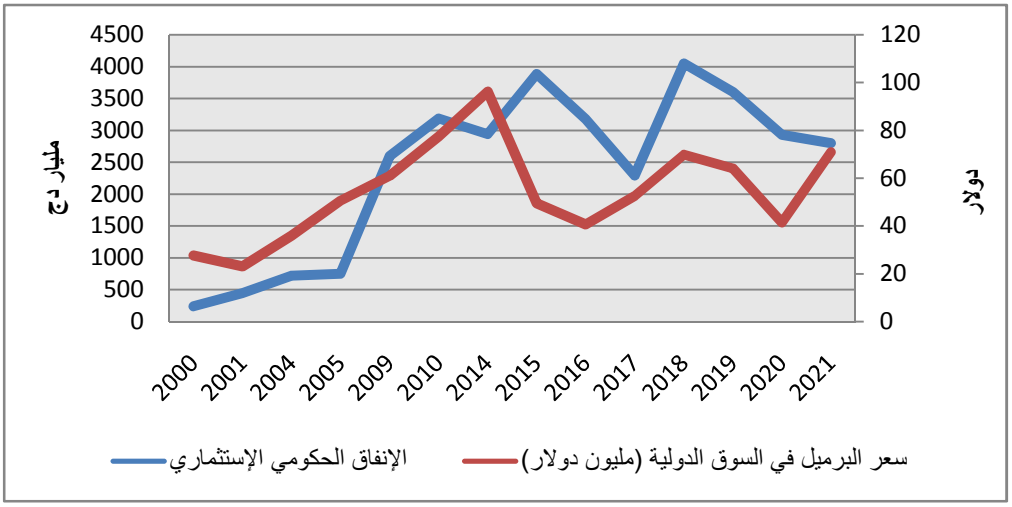

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- قوانين المالية في الجزائر لسنوات مختلفة (من 2000-2021).

[3] مكيد علي، فرقاني سمية، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 07، العدد02 ، جوان 2016، ص ص. 129-147.

- التقارير السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" لعام 2013، 2017، 2021،

-BP Statistical Review of World Energy, 2021, 70th edition, 2021.

يمكن تقسيم مراحل تطور النفقات الاستثمارية بناء على الشكل رقم (02) إلى مرحلتين:

أولا: مرحلة التحسن الكبير في مناخ الاستثمار2000-2014

شهدت هذه المرحلة تحسن مداخيل الجزائر وذلك على ضوء ارتفاع أسعار المحروقات فتمّ تبني عدّة برامج تنموية في إطار سياسة مالية توسعية، بدءً ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بغلاف مالي قُدر بحوالي 1.216 مليار دج، يليه البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 باعتماد مالي قدره 9.680 مليار دج، وصولا لبرنامج تعزيز النمو الاقتصادي 2010-2014 بتخصيص حوالي 11.534. مليار دج، إضافة لبرامج خاصة بالجنوب والهضاب العليا.[4]

تهدف هذه المشاريع التنموية دعم مختلف القطاعات الصناعية، الفلاحية، الخدمات الإنتاجية، المنشات القاعدية منها الاقتصادية والإدارية ومنها الاجتماعية والثقافية، تنمية المناطق الصحراوية والهضاب العليا، لتحقيق التنمية الوطنية.

ارتفعت النفقات الاستثمارية في فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي من 488.4 مليار دج إلى 720.0 مليار دج، فيما عرفت الفترة الموالية (2005-2009) تصاعد ملحوظ في منحى النفقات من 750.0 مليار دج إلى 2597.7 مليار دج أي بمعدل نمو يفوق 12%، في حين شهد برنامج توطيد النمو الاقتصادي ارتفاعا غير مسبوق في مبالغ النفقات الاستثمارية التي قفزت إلى 3885.7 مليار دج عام 2015.

ساهمت مختلف البرامج التنموية (2001-2014) في رفع وتيرة النمو الاقتصادي ، زيادة الناتج الداخلي الخام، امتصاص البطالة، تقليص حدّة الفقر، تعميم التعليم، التقليل من مستوى الأمية، ارتفاع أجور الموظفين، (تحسن ظرفي) إنجاز حوالي 03 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ، البناء الريفي تشييد المدارس، المعاهد والجامعات، بناء المستشفيات والوحدات الصحية الجوارية، تحسين شبكات النقل تقديم قروض للشباب، تطوير المرافق الخدماتية.

[4] بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 06، العدد 05، جانفي 2020، ص ص. 35-68.

لكن بالمقابل نلاحظ أنّها تعاني من ضعف الجودة النوعية، وانعدام التنسيق بين القطاعات في العديد من المشاريع فمثلا بعد تعبيد الطرقات يتم حفرها مجددا من أجل ربط أو إصلاح أنابيب الغاز، أو شبكات الصرف الصحي، بسبب أنّ الوفرة المالية الضخمة من مداخيل المحروقات جعلت صناع القرار غير مهتمين بموضوع الإصلاحات وترشيد الإنفاق العام بقدر اهتمامهم المفرط بطريقة توزيع الريع والاستثمار في المشاريع دون مراقبة ولا محاسبة ما أدى لفشل العديد منها، إضافة لهدر المال العام (ما يميز الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال هذه المرحلة العشوائية وعدم تحديد الأهداف بدقة ووضوح أي يمكن أن نطلق عليه إنفاق لشراء السلم الاجتماعي فقط).

ثانيا: مرحلة التراجع في مناخ الاستثمار 2015-2021

اعتمدت الحكومة الجزائرية على إثر انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف العام 2014 وتفاقم العجز في الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، تقلص احتياطات الصرف، ارتفاع حجم المديونية الداخلية، على نموذج جديد للنمو الاقتصادي لضبط المالية العامة، وتم المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016.[5]

تتمحور أهداف نموذج النمو الجديد حول جانبان أساسيان هما:

1- قسم متعلق بالميزانية العامة للدولة 2016-2019

2- قسم متعلق بتنويع الاقتصاد الوطني بحلول عام 2020-2030.

لكن نظرا لانهيار أسعار البترول وانعكاسه على عجز الميزان التجاري، عجز الميزانية العامة، انخفاض مستوى الاحتياط النقدي، تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، التوجه للسحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي وصل لأدنى مستوياته نهاية عام 2017، إتباع سياسة ترشيد النفقات (سياسة مالية انكماشية انعكست سلبا على كل القطاعات) وتجميد مختلف المشاريع الاستثمارية الكبرى خاصة مشاريع البنية التحتية، فقد اقتصر تنفيذه فقط على سنة 2015 بنفقات استثمارية تقدر بـ3885.7 مليار دج والتي انخفضت إلى 3176.8 مليار دج، و2291.37 مليار سنتي 2016-2017 (الشكل 02).

[5] حبيب كريمة، زقرير عادل، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018، ص ص.112-129.

انعكس الارتفاع النسبي لأسعار النفط نهاية عام 2017 على ارتفاع النفقات الاستثمارية لعام 2018 والتي سرعان ما انخفضت خلال 2019-2020-2021 بسبب تراجع أسعار البترول وكذا تأثير جائحة كورونا على سوق النفط، ما أدّى بالحكومة الجزائرية في ماي 2020 إلى الإعلان عن تخفيض 50% في حجم الإنفاق العام وتأجيل تنفيذ عدّة مشاريع اقتصادية واجتماعية كانت قد أطلقتها.[6]

وعليه فالنفقات الرأسمالية في الجزائر ترتفع وتنخفض تماشيا وأسعار المحروقات، ممّا يعكس العلاقة الطردية بينهما، ويدل على أنّ عجلة التنمية في الجزائر خاضعة لمتغير خارجي (لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على مورد واحد لا هو إنتاجي ولا هو مستديم).

فعلى الصعيد الهيكلي بالرغم من الرخاء غير المسبوق منذ بداية الألفية الثالثة لم تستطع الجزائر إطلاق مرحلة التحول نحو التنويع الاقتصادي، تنويع الصادرات، وتنويع موارد الميزانية، فالصناعة ما زالت نسبتها لا تتعدى 5% من الناتج الداخلي الخام ، فيما تُقدر نسبة الفلاحة ما بين 1.2% و8.2%[7] (2013-2017)، بالتالي على الأرجح ستبقى الجزائر على المديين المتوسط والبعيد تواجه تحدي التنويع الاقتصادي الإنتاجي (الاعتماد في الناتج الداخلي الخام على ثروة غير إنتاجية -قطاع المحروقات-).

ممّا سبق يبدو أنّ السياسات الإنفاقية (الاستثمارية) غير فعالة بما يكفي لتحقيق التنمية الوطنية، ذلك أنّ تمويل مختلف المشاريع التنموية يعتمد على قطاع المحروقات غير الإنتاجي ويخضع لعدّة إفرازات خارجية، لذا من الضروري التركيز على تنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصيد البحري، وحتى الخدماتية (الإنتاجية) كالسياحة، النقل والمواصلات وغيرها للتمكين من تبني الصيغ الحديثة في التمويل المستديم لمشاريع التجهيز العمومي -خاصة تلك المستخدمة في مجال تمويل البنية التحتية- لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة من جهة، وعدم تجميد البرامج من جهة أخرى (بعض الدول تعتمد على تنمية المهارات البشرية أكثر من اعتمادها على رأس المال الاستثماري في عمليات تفعيل النمو الاقتصادي -الصين، اليابان، بوتسوانا- أمّا الجزائر فالعكس).

---

[6] أبو زهور ياسمين، نجلة بن ميمون، على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا والأزمة السياسية، 12،02، 2020، عبر الرابط: https://www.brookings.edu/ar/opinions، 08، 04، 2022.

[7] التقرير السنوي لبنك الجزائر، مرجع سابق، ص.140.

المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزانية الدعم الحكومي في الجزائر 2000-2021

يرتكز الاقتصاد السياسي للجزائر على الوظيفة التوزيعية لإيرادات المحروقات والتي تتجلى أساسا في التحويلات الاجتماعية، فقد تمكنت من خلال تلك الوظيفة بداية من الألفية الثالثة من تجاوز واحتواء حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني، بيد أنّه بعد انهيار أسعار النفط نهاية عام 2014 وتسجيل عجز موازني تأثرت الوظيفية التوزيعية لإيرادات المحروقات وتمّ تقليص مخصصات الدعم الحكومي.

تمّ تقسيم الدراسة من خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأوّل: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزانية التحويلات الاجتماعية 2000-2021

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على مخصصات الدعم الحكومي الضمني.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزانية التحويلات الاجتماعية 2000-2021

يرى عدد من الباحثين والاقتصاديين أنّ المجتمع الجزائري عاش في كنف دولة راعية يرى فيها مؤسسة الإنفاق التي تلبي مختلف متطلباته واحتياجاته، نتيجة الطابع الريعي التوزيعي الذي تجلى في ميزانية الدعم الحكومي الصريح.

سنتناول من خلال هذا المطلب العلاقة الجدلية مابين أسعار المحروقات ومخصصات الدعم الحكومي الصريح.

أولا: مفهوم الدعم الحكومي الصريح

يقصد **بالدعم الحكومي الصريح:** الإنفاق العام الذي يتم تسجيله ضمن نفقات الميزانية العامة للدولة، وتُخصص له أرصدة مالية لدعم الأسر، التربية، الحصول على السكن، التعويضات المالية، دعم المتقاعدين، المجاهدين، المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف، إضافة إلى دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأولية كالحليب، الخبز، وكذا دعم توصيل الكهرباء، الماء والغاز إلى مختلف المناطق.

ثانيا: تأثير أسعار النفط على مخصصات الدعم الحكومي الصريح في الجزائر

شهدت ميزانية التحويلات الاجتماعية في الجزائر -الدعم الحكومي الصريح- خلال الألفية الثالثة تطورا ملحوظا اقترن بأسعار المحروقات وإيراداته من العملة الصعبة كما هو موضح في الشكل (03).

الشكل 03: تطور إعانات الدعم الحكومي الصريح في الجزائر 2000-2021

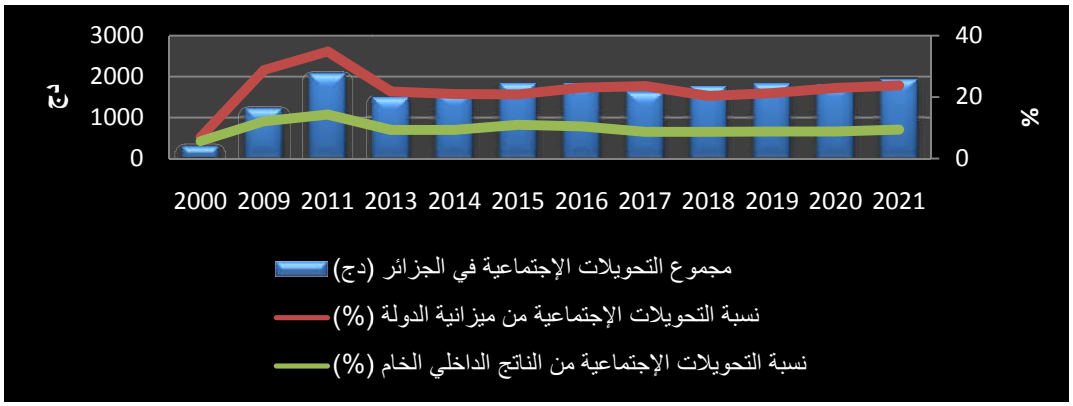

La source: **Les rapports de présentation des projets de la loi de finances, ministère des finances 2000-2021.**

بناءا على الشكل (03) يمكن تقسيم مراحل الدعم الحكومي الصريح إلى مرحلتين:

1- المرحلة الأولى 2000-2014:

شهدت التحويلات الاجتماعية خلال سنتي 2000-2014 ارتفاعا كبيرا لم يؤثر على موازنة الدولة نتيجة انتعاش أسعار المحروقات خلال تلك الفترة، فقد بلغت ميزانية الدعم الاجتماعي عام 2009 حوالي 28.8% من مجموع ميزانية الدولة و12.1% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2009، وهذا راجع بالأساس إلى المستوى القياسي الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2008.

انعكست الاحتجاجات التي شهدتها البلاد عام 2011 بسبب ارتفاع بعض المواد الأساسية والاضطرابات في مختلف الدول العربية، على ارتفاع ميزانية التحويلات الاجتماعية خاصة تلك الموجهة لدعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالحبوب، الحليب، الخبز، فقد انتقل الدعم الموجه لهم من 192.22 مليار دج إلى 279.11 مليار دج خلال الفترة 2009-2011. (انظر الشكل (04)

كما شهد أيضا الدعم الموجه لفئة المعوزين، المعاقين وذوي الدخل الضعيف تطورا ملحوظا من حيث قيمته التي ارتفعت من 46.56 مليار دج إلى 185.52 مليار دج خلال سنتي 2003-2011 أي تضاعف بنحو 04 أضعاف في غضون 08 سنوات فقط، هذا على غرار دعم المتقاعدين الذي انتقل من 56.92 مليار دج إلى 139.51 مليار خلال الفترة نفسها كما هو موضح في الشكل أدناه (04).

الشكل 04: تطور التحويلات الاجتماعية الموجهة لبعض القطاعات 2003-2021

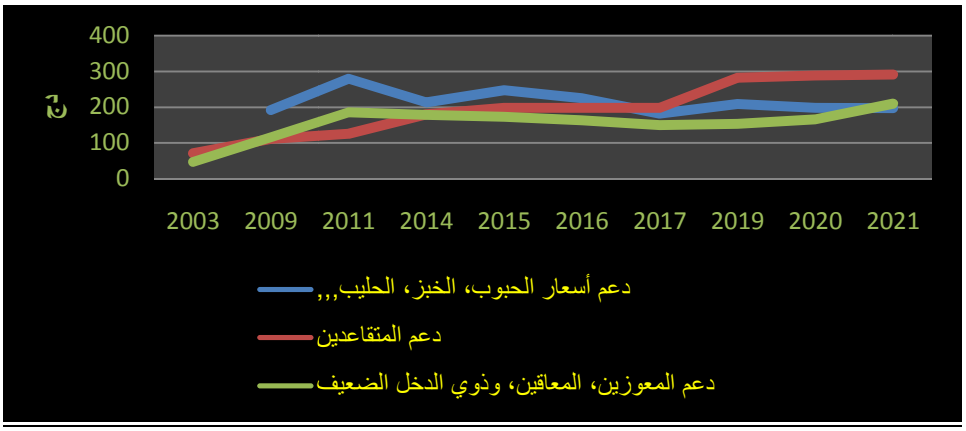

La source: **Les rapports de présentation des projets de la loi de finances, ministère des finances 2003-2021.**

بلغ الدعم الحكومي الذروة خلال عام 2011 نتيجة تأثره بعدّة متغيرات داخلية وخارجية كان بإمكانها تقويض السلم الاجتماعي في الجزائر، لذلك سرعان ما تمّ احتواء الأزمة عن طريق زيادة تقديم الدعم لمختلف القطاعات الاجتماعية، لذلك كان الهدف من زيادة التحويلات الاجتماعية هو شراء السلم الاجتماعي.

2- المرحلة الثانية 2015-2021

شهدت نهاية عام 2014 انهيارا حادا في أسعار البترول أدّى إلى عجز موازني أثر سلبا على الدعم الحكومي الصريح، الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة التي تعتمد بصورة شبه كلية على موارد المحروقات.

حاولت الحكومة الجزائرية عدم المساس بموازنة التحويلات الاجتماعية عامي 2015-2016 لعدم زعزعة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، إلاّ أنّ نفاذ صندوق ضبط الإيرادات، تراجع احتياطات العملة الصعبة، تفاقم الوضع الاقتصادي أدّى لتقليص قيمة التحويلات الاجتماعية عام 2017 إلى 1624.92 مليار دج بعدما كانت تتعدى 1841.5 مليار دج عام 2016. (الشكل أعلاه 04)

أدّى تراجع أسعار النفط وتقليص التحويلات الاجتماعية إلى تراجع الدعم الموجه لأغلب القطاعات والفئات المجتمعية، ما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية بالخصوص الأسر ذات الدخل الضعيف والمحدود، فقد تراجع الدعم الموجه لأسعار السلع الاستهلاكية من 224.49 مليار دج إلى 182.12 مليار دج خلال سنتي 2016 و 2017. (انظر الشكل 04)

إضافة إلى تراجع قيمة التحويلات الاجتماعية الموجهة لفئة المعوزين وذوي الدخل الضعيف من 163.22 مليار دج إلى 149.62 مليار دج خلال نفس الفترة، هذا على غرار الدعم الموجه لفئة المتقاعدين والذي انخفض بصورة جد واضحة فبعدما كان يتعدى 224.4 مليار دج عام 2016 أصبح لا يتجاوز 182 مليار دج عام 2016. (الشكل 04).

شهدت التحويلات الاجتماعية خلال عامي 2018-2021 ارتفاعا طفيفا من حيث قيمتها ليس بسبب توفر الموارد المالية لتمويلها وإنّما بسبب تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.

أدّى تراجع الدعم الحكومي بسبب تهاوي أسعار النفط إلى زعزعة السلم الاجتماعي الذي تم تثبيته بفضل الريع والدعم الحكومي، نتيجة لارتباط هذا الأخير بالعائد البترولي، حيث أنّ انخفاض أسعاره يعني أنّ الجزائر لن تكون قادرة على إرساء السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ارتبط الدعم الاجتماعي الصريح في الجزائر بوفرة الموارد المالية من المحروقات ولم يكن يمثل خدمات اجتماعية لتحسين المستوى المعيشي، لذلك كان يتميز بالشعبوية والشمولية والتوجيه غير السليم لمستحقيه في ظل غياب الرقابة.[8]

يبدو أنّ شمولية سياسة التحويلات الاجتماعية المنتهجة والمرتبطة بأسعار البترول غير فعالة لذلك أصبح من الضروري إصلاح منظومة هذه التحويلات، عن طريق رقمنتها أو تقديم الإعانات نقدا للأسر المحتاجة -مثل أندونسيا-، إضافة إلى البحث عن موارد إنتاجية لتمويل الدعم الذي يجب أن يكون هدفه تحسين المستوى المعيشي للفئات المحرومة وليس شراء سلم اجتماعي مصطنع وظرفي.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار البترول الدعم الحكومي الضمني في الجزائر

يمثل الدعم الحكومي الضمني إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح ضمن الموازنة العامة للدولة، لكنّها تُسهم في زيادة عجزها، وتتضمن الإعانات الموجهة للإعفاءات الضريبية، العمليات المتعلقة بالبناء والعقارات، ودعم أسعار المواد الطاقوية والتي تُحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية.[9]

[8] خليفة الحاج، زقاي وليد، ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، الإستراتجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 05، العدد 08، جانفي 2015، ص ص. 128-137.

[9] حنصال أبو بكر، عدالة العجال، أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي-دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية-، التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد 08، العدد02، نوفمبر 2019، ص ص. 135-151.

سنتناول من خلال هذا المطلب تأثير أسعار النفط في السوق الدولية على الدعم الحكومي الضمني في الجزائر.

أولا: الدعم الحكومي الضمني لأسعار المواد الطاقوية في الجزائر

تُمثل مخصصات دعم أسعار المواد الطاقوية 70% من مجموع مخصصات الدعم الحكومي الضمني الحكومي، فقد بلغت سنة 2013 ما نسبته 12.50%،[10] من الناتج المحلي الخام، غير أنّ هذا الدعم شهد انخفاضا جد معتبر بعد الأزمة النفطية لعام 2015 فقد تراجعت نسبته في الناتج المحلي الخام إلى 7.9 % عام 2017.[11]

أدّى الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط منتصف العام 2014 إلى خلق ظروف غير مواتية لاستمرار الدولة في مواصلة الدعم الحكومي لأسعار المواد الطاقوية الذي أصبح يشكل عبئا على ميزانيتها المالية، لذلك أقرت الحكومة بصعوبة الوضع الاقتصادي وتبني سياسة التقشف، فأطلقت ضمن موازنة عام 2016 بعض الإجراءات الإصلاحية، التي تقضي بتعديل تدريجي على هيكل الأسعار المواد المدعمة من بينها تعديل ضريبة المواد البترولية بالنسبة للبنزين الممتاز، البنزين العادي والديزل، إضافة إلى تعديل الضريبة على القيمة المضافة على وقود الديزل.[12]

قضت هذه الإجراءات لارتفاع تسعيرات المنتجات البترولية وتقليص حجم دعم الدولة لأسعاره تدريجيا بداية من مطلع عام 2016 كما هو موضح في الشكل أدناه (05).

[10] حنصال أبو بكر، سعدية بن أحمد، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 03، العدد 01، جانفي 2018، ص ص. 108.

[11] طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي –الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية، العدد 44، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص ص 21-24.

[12] المكان نفسه.

الشكل 05: تسعيرات المنتجات البترولية في محطة الوقود في الجزائر 2015-2018

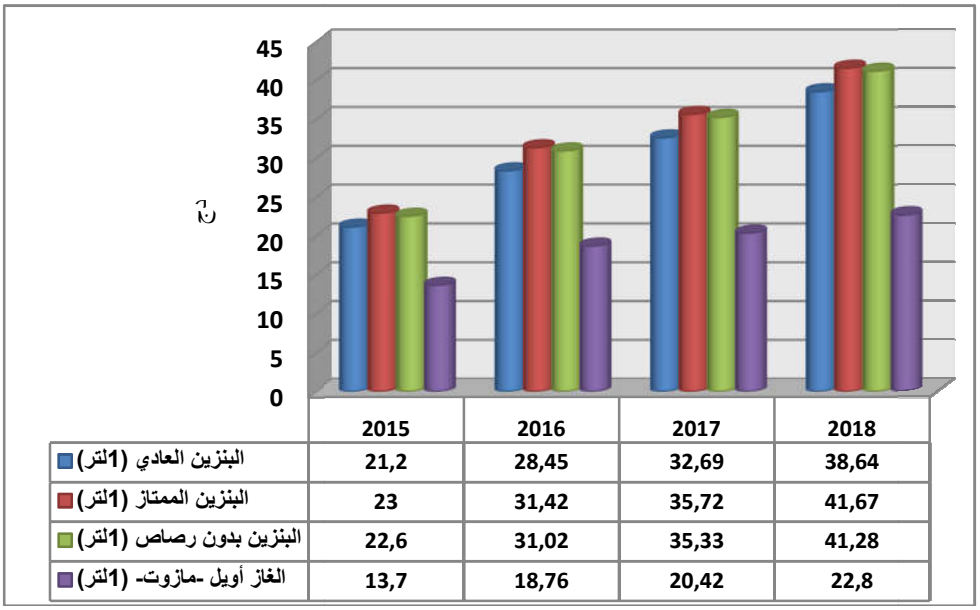

	2015	2016	2017	2018
البنزين العادي (1لتر)	21,2	28,45	32,69	38,64
البنزين الممتاز (1لتر)	23	31,42	35,72	41,67
البنزين بدون رصاص (1لتر)	22,6	31,02	35,33	41,28
الغاز أويل -مازوت- (1لتر)	13,7	18,76	20,42	22,8

La source: **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020, ministère des finances, p.32.**

-أبو بكر حنصال، العجال عدالة، "أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي- دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية-،" *التنظيم والعمل، جامعة ابن باديس مستغانم*،المجلد 08، العدد 02 نوفمبر 2019، ص ص.140.

نلاحظ من خلال بيانات الشكل (05) زيادة تسعيرات المنتجات البترولية بعد الأزمة النفطية لعام 2015، فقد انتقلت على سبيل المثال تسعيرة البنزين العادي (1 لتر) من 21.2 دج إلى 38.64 دج خلال سنتي 2015-2018، فيما ارتفع سعر الغاز أويل -مازوت- من 13.7 دج إلى 22.8 خلال الفترة نفسها.

تعكس هذه الزيادات اتجاه الحكومة الجزائرية للتخلي تدريجيا عن سياسة دعم أسعار المواد الطاقوية الذي يمكن أن تكون له **نتائجه إيجابية** من خلال:

- توجيه المستهلكين نحو استخدام غاز البترول المميّع، تقليص واردات المنتجات البترولية، القضاء على ظاهرة تهريب الوقود للدول الجوار باعتباره الأرخص، الحفاظ على النظام البيئي، توفير نفقات الدعم وتوجيهها للأنشطة الإنتاجية، ترشيد الاستهلاك الذي ربما يتحقق على المدى البعيد لأنّه حاليا حتى بعد ارتفاع أسعار المنتجات البترولية مازال منحى الاستهلاك المحلي في اتجاه تصاعدي.

و**نتائج سلبية** من خلال:

– التأثير على القدرة الشرائية للمواطنين بالخصوص أصحاب الدخل الضعيف (الزيادات في تسعيرات وسائل النقل، السلع الاستهلاكية –حساب النقل لمختلف السلع والخدمات– الأدوات الكهرومنزلية وغيرها) ممّا قد يؤدي لظهور بعض ملامح فقدان السلم الاجتماعي .–الاحتجاجات–

ممّا سبق يبدو أنّ الإعانات الحكومية لها علاقة طردية بأسعار النفط، حيث كلّما ارتفعت إيرادات المحروقات ارتفع الدعم، وكلّما انخفض انخفضت معه الإعانات، والتي تصبح تشكل عبئا على ميزانية الدولة.

الخاتمة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة التحليلية لتأثير تقلبات أسعار النفط على معدل الإنفاق الحكومي الاستثماري ومخصصات الدعم الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 إلى:

– وجود علاقة تناظرية ما بين أسعار البترول كمتغير مستقل، ومعدل الإنفاق الحكومي الرأسمالي ومخصصات الدعم الاجتماعي كمتغيرين تابعين، بحيث كلّما زاد سعر البترول زاد معدل الإنفاق الحكومي الاستثماري وارتفعت مخصصات الدعم الاجتماعي، وكلّما انخفض سعر البترول تراجع معدل الإنفاق الحكومي الاستثماري وانخفضت التحويلات الاجتماعية، ذلك أنّ إيرادات الميزانية العامة في الجزائر ترتبط بنسبة مساهمة القطاع النفطي، وليس بالقطاعات الإنتاجية التي تساهم في خلق القيمة المضافة.

بناءً على ما تم عرضه توصي الدراسة:

– بوجوب تفعيل إستراتجية اقتصادية تستهدف إدارة العوائد النفطية بما يضمن تحقيق التنويع الاقتصادي، وتنمية القدرات الإنتاجية لرأس المال البشري.

ذلك أنّ تدفق العوائد المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 قد رافقه العديد من التحولات والتغييرات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وقد كان من الممكن أن يكون لهذه التغييرات أثرها الفاعل في عملية النمو الاقتصادي وخلق عملية تنموية ناجحة، فيما لو أستثمر ربع ريوع الصادرات النفطية برشادة وكفاءة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قوانين المالية لسنوات 2000-2021.

ثانيا: التقارير

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، جويلية 2005.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"أوابك"، تقرير الأمين العام السنوي (44)، الكويت: مصفاة 2017.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"أوابك"، تقرير الأمين العام السنوي (40)، الكويت: مصفاة 2013.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"أوابك"، تقرير الأمين العام السنوي (48)، الكويت: مصفاة 2021.

ثالثا: المقالات

- بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 06، العدد 05، جانفي 2020.
- حبيب كريمة، زقرير عادل، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018.
- حنصال أبو بكر، سعدية بن أحمد، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 03، العدد 01 جانفي 2018.
- حنصال أبو بكر، عدالة العجال، أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي-دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية-، التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد 08، العدد 02، نوفمبر 2019.
- خليفة الحاج، زقاي وليد، ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، الإستراتجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 05، العدد 08، جانفي 2015.
- طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صدوق النقد العربي -الدائرة الاقتصادية والفنية، *دراسات اقتصادية*، العدد 44، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

- لطرش مباركة أمة الله، حميدة مختار، تحليل أثر أسعار البترول على الجباية البترولية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016، دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2020.

- مكيد علي، فرقاني سمية، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 07، العدد 02، جوان 2016.

رابعا: المواقع الإلكترونية

- أبو زهور ياسمين، نجلة بن ميمون، على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا والأزمة السياسية، 12،02، 2020، عبر الرابط: https://www.brookings.edu/ar/opinions.

- إيكو ألجيريا، الجباية البترولية بلغت 2.667 مليار دج في 2019، 11، 02، 2020، http://www.eco-algeria.com/content.

- وكالة الأنباء الجزائرية: مشروع قانون المالية 2022: إيرادات متوقعة بأكثر من 5683 مليار دج، 24-10-2021، https://www.aps.dz/ar/economie/114573-2022-5683.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

- Les rapports de présentation des projets de la loi de finances, ministère des finances 2000-2021.

-BP Statistical Review of World Energy, 2021, 70th edition, 2021.